

أولاً: تعريف الابتكار المالي:

الابتكار المالي هو عملية إنشاء وتطوير أدوات و تقنيات و مؤسسات و أسواق مالية جديدة وتنفيذ تحسينات على الخدمات والمنتجات المالية القائمة، بهدف تحسين الكفاءة التشغيلية للنظام المالي والفعالية في إدارة الأموال وتحقيق الأهداف المالية بشكل أفضل. يشمل الابتكار المالي استخدام التكنولوجيا والتحليلات البياناتية المتقدمة لتطوير منتجات مالية جديدة، مثل تطبيقات الهاتف المحمول للمصرفية، وخدمات الدفع الإلكتروني، والتمويل الجماعي، والعملات الرقمية، وسائر الأدوات المالية الحديثة التي تعزز التحول الرقمي في القطاع المالي. يهدف الابتكار المالي إلى تلبية احتياجات المستهلكين والشركات بشكل أفضل، وتحسين تجربة المستخدم والوصول إلى الخدمات المالية بشكل أسهل وأكثر فاعلية.

1: أهمية الابتكار المالي :

- وجد لإكمال أسواق غير مكتملة بطبيعتها.
- وسيلة لمعالجة اهتمامات الأطراف ذات المصلحة و مشاكل عدم تماثل المعلومات.
- تقليل تكاليف المعاملات و البحث و التسويق.
- انتشار العولمة و مخاطر تحفيز الابتكار.

2: العلاقة بين الهندسة المالية بالابتكارات المالية:

الهندسة المالية هي وسيلة لتنفيذ الابتكار المالي و منه فإن الهندسة المالية و الابتكار المالي هما عمليتان متكاملتان تعتمد كل منهما على الأخرى فالحاجة تدفع إلى الابتكار و الابتكار يعتمد على الهندسة المالية.

و يمكن تلخيص العلاقة بين الهندسة المالية و الابتكار المالي في المخطط الموالي:

الهندسة المالية

تصميم:

* برامج تقنية	* ابتكار أوراق مالية
* نماذج احصائية	* ابتكار عملية تمويلية
طلبات	كمية ورياضية عروض
* استراتيجيات	المتعلقة بالإدارة المالية
* طرق وأساليب تطوير	في الشركات
أدوات وتقنيات	

* عدم تماثل المعلومات و	* تقنيات الأسس
* تشدد في القوانين والأنظمة	
* مغالاة في تكاليف الوكالة	

ثانيا: تعريف التركيب المالي:

التركيب المالي يشير إلى هيكل وتنظيم مصادر التمويل التي تستخدمها الشركات والمؤسسات لتمويل أنشطتها وعملياتها. ويتضمن التركيب المالي مجموعة متنوعة من مصادر التمويل مثل الأسهم، والديون، والقروض، والاستثمارات، والموارد النقدية الداخلة، وأدوات التمويل الأخرى.

تهدف عمليات التركيب المالي إلى تحقيق توازن مثالي بين مختلف أنواع التمويل، بما يليب احتياجات الشركة من التمويل بشكل فعال وفي نفس الوقت يقلل من المخاطر المالية وتكاليف الاقتراض. وبالتالي، يعتبر التركيب المالي عنصراً مهماً في تحديد كيفية تمويل النشاطات الاقتصادية وتحقيق الأهداف المالية للشركات والمؤسسات.

التركيب المالي يشير إلى الهيكل أو التنظيم الذي يتبعه الشركة أو المؤسسة في تمويل أنشطتها وعملياتها المالية. يتضمن التركيب المالي مجموعة من القرارات والاستراتيجيات المتعلقة بمصادر التمويل المختلفة وطرق إدارة الديون والأصول والمخاطر المالية.

يتألف التركيب المالي عادةً من مزيج متنوع من مصادر التمويل مثل رأس المال الذاتي (مثل الأسهم والأرباح المحتجزة) ورأس المال المدين (مثل القروض والسندات)، بالإضافة إلى استخدامات مختلفة للتمويل مثل التمويل الداخلي والخارجي. يهدف التركيب المالي إلى تحقيق توازن ملائم بين التكاليف والفوائد للشركة، بحيث يسمح بتحقيق الأهداف المالية للشركة بشكل فعال وفي الوقت نفسه بقلل من المخاطر المالية.

بإختصار، التركيب المالي يمثل العلاقة الديناميكية بين عمليات التخطيط و التوزيع و الاستراتيجيات التي تتبعها الشركة لتمويل أنشطتها و إدارة مواردها المالية بكفاءة لتحقيق أهدافها المالية و الاقتصادية.

1: العلاقة بين الابتكار المالي، الهندسة المالية و التركيب المالي:

الهندسة المالية هي وسيلة لتنفيذ الابتكار المالي و الابتكارات المالية تزيد من توسع الهيكل المالي للمؤسسات حيث تقدم أدوات لإدارة المخاطر بشكل أفضل تسمح باتخاذ مخاطرة أكثر و تقليل التكاليف و منه زيادة السيولة القابلة للاستثمار و منه فإن الابتكار المالي و الهندسة المالية محركان أساسيان في عملية توسع التركيب المالي.

ثالثاً: الأدوات المالية :

1: أنواع الأدوات المالية:

أ: الأسهم : هي أوراق مالية تصدرها الشركات وهي عبارة عن حصة في رأس مال الشركة يمتلكها الفرد أو مجموعة من الأفراد، تكون هذه الحصة عبارة عن نسبة مئوية من رأس مال الشركة، كما إنه من الممكن أن يتم تعريفه على إنه عبارة عن أوراق مالية لها نفس القيمة يمكن تداولها بشكل مباشر أو مشاركتها في البورصة، كما أن إمتلاك الفرد لهذا السهم يعني إنه له حق أساسي في رأس مال الشركة.

- خصائص الأسهم:

- الأسهم تمثل حصة في ملكية شركة. عندما تشتري سهماً من الشركة، فأنت تمتلك جزءاً صغيراً من الشركة.
 - المستثمرون في الأسهم يأملون في الحصول على عوائد من خلال زيادة قيمة السهم أو من خلال توزيعات الأرباح (التوزيعات النقدية).
 - الأسهم يمكن أن تكون عرضة للتقلبات الكبيرة في الأسعار، وتعتبر استثماراً ذو مخاطرة مرتفعة نسبياً.
 - تتأثر أسعار الأسهم بالعديد من العوامل مثل أداء الشركة، والظروف الاقتصادية، والتطورات السياسية، والتغيرات في السوق، وما إلى ذلك.
- تتنوع أنواع الأسهم بناءً على عدة عوامل مثل حقوق المساهمة والتحكم في الشركة ومدى تقسيم الأرباح والمخاطر المرتبطة بها.

-أنواع الأسهم: تتعدد الأسهم التي تصدرها شركات المساهمة إلى عدة أنواع سواء من حيث الشكل أو من حيث الحقوق التي يتمتع بها أصحابها أو من حيث الامتيازات التي تمنحها بعض الأنواع من الأسهم.

يمكن تصنيف الأسهم إلى عدة أنواع، تختلف عن بعضها البعض، حسب المعيار المستخدم في التصنيف:

أ. **من حيث الشكل:** وفقاً لهذا المعيار يمكن تصنيف الأسهم العادية إلى ما يلي :

- **أسهم لحاملها:** هي أسهم تشبه النقود مالكةا هو الشخص الذم يحوزها، أي أن الملكية تنتقل بمجرد المناولة.
- **أسهم اسمية:** هي أسهم تحمل اسم صاحبها، و تنتقل ملكيتها بالقيد في دفاتر الشركة.
- **اسهم لأمر:** هي اسهم تصدر لأمر شخص معين (أو أشخاص). تتم عملية تداولها عن طريق التظهير دور اشتراط موافقة مسبقة من الشركة المصدرة. الا أن الشركة تشترط عند الإصدار أن تكون هذه الأسهم كاملة الوفاء بدفع كل قيمتها الاسمية باعتبار أن الشركة المصدرة ليست قادرة على تعقب تداولها.
- **ب- حسب الحصة المدفوعة من قبل المساهم:** استنادا لهذا المعيار يمكن التمييز بين:
 - **الأسهم النقدية:** هي أسهم تمثل حصص عينية من رأس مال الشركة، يدفع المكنتب قيمتها نقدا ولا يصبح السهم قابلاً للتداول بالطرق التجارية إلا بعد تأسيس الشركة بصفة نهائية.
 - **الأسهم العينية:** هي أسهم تمثل حصص عينية من رأس مال شركة الأموال، و تصدر مقابل أصول عينية كعقار أو مصنع أو متجر أو موجودات الشركة، مصادق عليها من قبل الجمعية التأسيسية.
 - **أسهم أو حصص التأسيس:** هي أسهم تصدر من طرف الشركة لفائدة بعض الأشخاص لقاء ما قدموه من جهد و خدمات نادرة لإتمام إنشاء الشركة. و هي أسهم قد تكون اسمية او لحاملها تعطي لأصحابها الحق في الأرباح فقط دون حق الإشتراك في إدارة الشركة أو نصيب من أصولها عند التصفية، كما لا تكون لها قيمة اسمية أي لا تدخل في تكوين رأس مال الشركة لكن لها قيمة سوقية.

ج- حسب الحق الذي يتمتع به صاحبها: استنادا لهذا المعيار يمكن التمييز بين:

- **الأسهم العادية:** هي النوع السائد و المألوف من الأسهم. يعتبر حملتها كثر الأطراف لمرتبطة بالشركة استفادة في حالة نجاحها، لكنها أكثر الأطراف التي تتحمل الضرر و المخاطر في حالة فشل الشركة
- **الأسهم الممتازة:** هي عبارة عن ورقة مالية تمثل حق ملكية و حق مديونية في آ واحد. يحصل حملة الأسهم الممتازة على امتياز يتمثل في زيادة عدد الأصوات التي يتمتعون بها في التصويت، بالإضافة الى امتياز الأولوية في الحصول على نصيب من أموال التصفية قبل توزيعها على حملة الأسهم العادية.

ب: **السندات:** يمكن تعريف السند (Bond) على أنه وثيقة قابلة للتداول، تثبت ديناً في ذمة مصدرها، تم تقديمه على سبيل القرض طويل الأجل، ويلتزم المصدر فيه بدفع فوائد دورية (عادة سنوية أو نصف سنوية) مع رد قيمة السند الاسمية عند تاريخ الاستحقاق، ويعقد عن طريق الاكتتاب العام.

خصائص السندات :

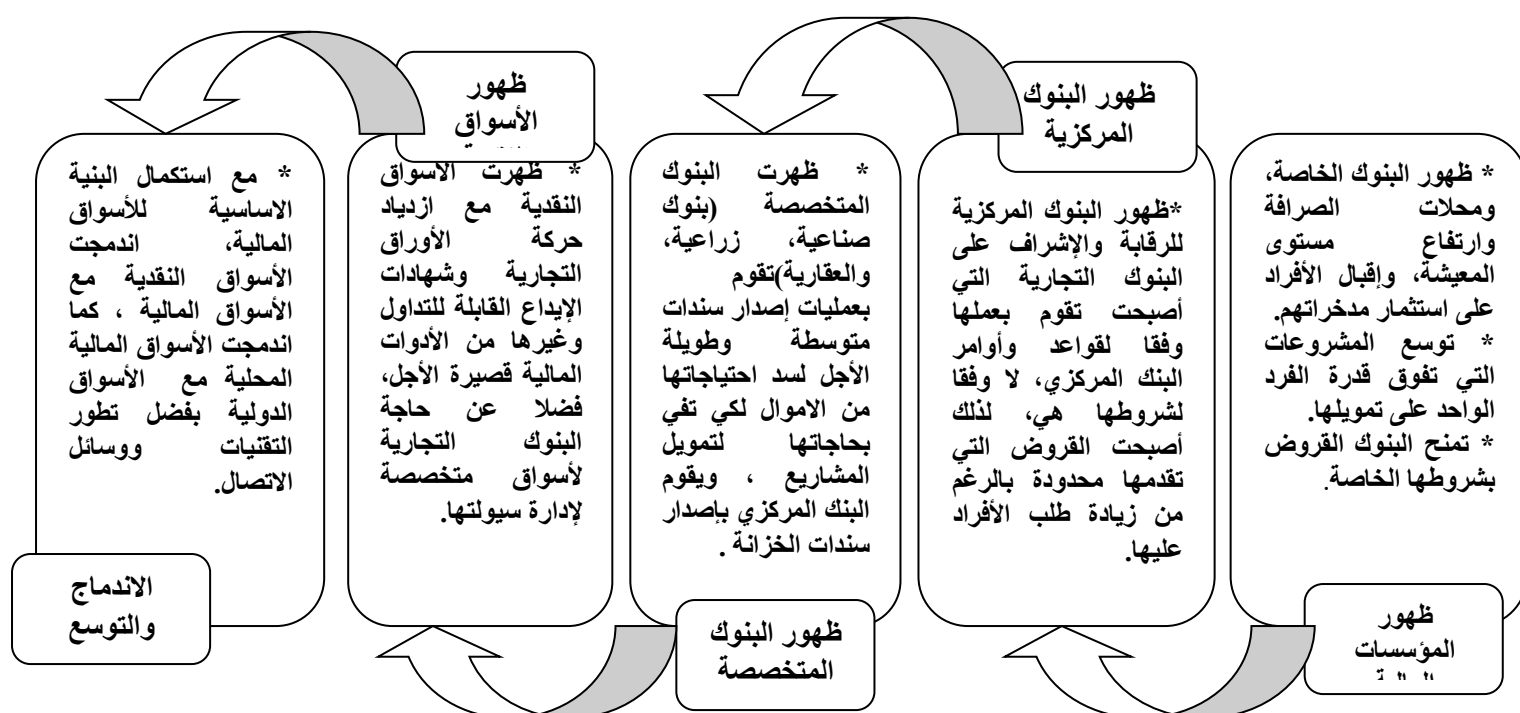
- السندات هي أدوات دين تصدرها الشركات أو الحكومات لجمع الأموال من المستثمرين. عند شراء سند، فإنك تقرض الشركة أو الحكومة المصدرة.
 - تعد السندات عادةً استثماراً أقل مخاطرة من الأسهم، حيث توفر عادة دخلاً ثابتاً من خلال الفوائد المدفوعة بانتظام.
 - السندات تختلف في مدى مخاطرتها وعائداتها، وتصنف عادةً وفقاً لتصنيف الائتمان، حيث تكون السندات ذات التصنيف الائتماني العالي أقل مخاطرة ولكن توفر عائدات أقل. كما تعتمد نسبة العائد على العديد من العوامل مثل مدى الخطورة، ومدى الاستقرار، وسوق الفائدة الحالي، وغيرها.
- أنواع السندات: يمكن تلخيص أنواع السندات في الجدول الموالي:

السندات بحسب الجهة المصدرة	
السندات الحكومية	سندات الشركات
هي سندات تصدرها الدولة أو الجهات المركزية التابعة للحكومة	هي سندات يصدرها قطاع الأعمال أي الشركات، وتصدر بقيمة إسمية محددة ويكتتب فيها المقرض بالكامل.
بحسب الاستحقاق	
السندات الدائمة	سندات مؤقتة
سند ليس له تاريخ استحقاق محدد، بالتالي لا يوجد تاريخ معين يمكن فيه لحامله الحصول على قيمته الاسمية من الجهة المصدرة له مع ذلك، فبإمكانه التخلص من السند ببيعه في سوق الأوراق المالية.	كل السندات تأتي بأجل استحقاق محدد عدا السندات الدائمة المذكورة سابقاً.
بحسب المالك	
السندات الإسمية	السند لحامله
تحمل اسم صاحبها وهو وحده من يستحق الفوائد، ويمكن نقل ملكيتها من خلال سوق المال.	هي السندات التي تكون ملكاً لحاملها، وتعد من قبل المنقولات المادية التي ينطبق بشأنها قاعدة حيازة المنقول.
بحسب الضمان	
السندات المضمونة	السندات غير المضمونة
هي سندات تتميز بكونها مضمونة بضمان قد يكون شخصياً (مثلاً من أحد البنوك أو من الحكومة)، أو قد يكون عينياً (مثل رهن رسمي على عقارات وموجودات الشركة).	سندات غير مضمون بأصل ثابت، ولذلك إذا عجزت الشركة المصدرة لهذه السندات عن سداد قيمتها لأصحابها، فإنه يمكنهم حينئذ المطالبة بإفلاس الشركة لاستيفاء حقوقهم.
بحسب قابلية الاستدعاء	
سندات قابلة للاستدعاء	سندات غير قابلة للاستدعاء
سند يعطي للجهة المصدرة الحق في سداه قبل تاريخ استحقاقه، وتقوم المنشأة المصدرة بممارسة حق الاستدعاء عندما ينخفض سعر الفائدة السائد في السوق مقارنة بسعر الفائدة على السند (الكوبون). بصفة عامة يكون معدل الكوبون للسندات التي تحمل شرط الاستدعاء أعلى من معدل الكوبون لسند مماثل تماماً لكنه لا يحمل شرط	هو سند لا يمكن للجهة المصدرة له سداد قيمته (الاسمية) إلا في تاريخ استحقاقه.

الاستدعاء، ويعتبر هذا الفرق في معدل الكوبون بمثابة تعويض للمستثمر عن أخطار الاستدعاء.			
بحسب قابلية التحويل			
السندات القابلة للتحويل		السندات غير القابلة للتحويل	
هو سند يكون قابلاً للتحويل إلى أسهم، بالتالي ينتقل حامل السند من كونه دائناً للشركة إلى مساهم فيها.		هي سندات عادية لا تتطوي على شرط التحويل لأسهم. تنتهي العلاقة بين المصدر وحامل السند عند الاستحقاق.	
بحسب العائد			
السندات ذات الكوبون الصفري	السندات متزايدة سعر الفائدة لأجل معلوم	سندات سعر الفائدة المتغير	سندات سعر الفائدة المرتبط بمستوى الأسعار
سندات تباع بخصم على قيمتها الاسمية، على أن يسترد حاملها قيمتها الاسمية في تاريخ الاستحقاق. عائد المستثمر هو الفرق بين القيمتين.	سندات تصدر بأسعار فائدة أقل من سعر فائدة السوق، ثم يتم رفعه تدريجياً حتى يصل إلى آخر معدل تم تحديده سلفاً لسعر الفائدة، ويصبح السعر منذ ذلك التاريخ ثابتاً.	هو سند لا يكون سعر فائدته ثابتاً، بل متغيراً حيث يتم ربطه بسعر فائدة متغير (مثلاً سعر الفائدة ما بين البنوك).	هي سندات الهدف منها حماية المستثمر – (حامل السند) من التضخم، فيتم ربط عائدها بالمستوى العام للأسعار.

رابعاً: نظرة على تطور الادوات المالية الاستثمارية :

تطورت الادوات المالية الاستثمارية والتمويلية بتطور مكونات النظام المالي عبر الزمن والمخطط الموالي يوضح ذلك:



خامساً: مفهوم التمويل: يعرف التمويل بأنه النظام المالي الذي يقوم على إدارة الأموال و توجيهها بكفاءة و فعالية، من خلال دراسة الأفكار و إمكانية تطبيقها في الأسواق المستهدفة، كما انه يصنف من احد فروع الاقتصاد التطبيقي، و يشمل التمويل و القروض و الاستثمار و الخطط المالية و الموازنات و غيرها.

أنواع التمويل:

تمويل المشروعات يمكن أن يتم بعدة طرق، بما في ذلك التمويل المباشر، والتمويل غير المباشر، والتمويل الشبه المباشر. إليك الفرق بينهم:

1. **التمويل المباشر: (Direct Financing)**
 - يشير إلى الحصول على التمويل مباشرةً من المستثمرين أو المقرضين دون وساطة أو وسيط مالي أي يكون التواصل بين المقرض والمقترض مباشراً دون وجود وسيط مالي، وبالتالي يكون للمستثمرين دور أكبر في تقييم المخاطر واتخاذ القرارات المالية.
 - يمكن أن يتم التمويل المباشر عبر بيع الأسهم أو السندات مباشرةً للمستثمرين، أو عبر الحصول على قروض مباشرةً من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى.
 - يشير إلى عملية جمع الأموال مباشرةً من المستثمرين أو المقرضين من خلال بيع الأوراق المالية مثل السندات أو الأسهم مباشرةً لهم.
 - يتيح هذا النوع من التمويل للشركات والمؤسسات الحصول على رأس المال بشكل مباشر دون الحاجة إلى الاعتماد على البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى
 2. **التمويل غير المباشر: (Indirect Financing)**
 - يشير إلى استخدام وسيط مالي مثل البنوك أو صناديق الاستثمار أو شركات التأمين للحصول على التمويل.
 - في هذه الحالة، يتم توجيه التمويل من المستثمرين النهائيين إلى المقرضين أو الشركات المحتاجة للتمويل عبر وسيط مالي.
 - يكون المستثمرون أو المقترضون يتعاملون بشكل غير مباشر مع المقرضين أو الشركات المستفيدة من التمويل.
 - يتميز هذا النوع من التمويل بأنه يخفف من المخاطر المالية للمستثمرين نظراً للوساطة التي يقدمها الوسطاء الماليين.
 3. **التمويل الشبه المباشر: (Quasi-Direct Financing)**
 - يمثل وسيط مالي تحتل دوراً وسيطاً بين المستثمرين والمقرضين، ولكنه يقدم التمويل بطريقة تسمح ببعض التوجيه أو التأثير على كيفية استخدام التمويل.
 - على سبيل المثال، قد تكون هناك شركات استثمارية تعطي تمويلاً مباشراً للشركات مع مراقبة معينة أو توجيه لكيفية استخدام التمويل، ولكن ليس بشكل كامل كما في التمويل المباشر.
 - يعبر هذا النوع عن أسلوب التمويل الذي يجمع بين مزايا التمويل المباشر وغير المباشر.
 - يشمل آليات تمويل تنتج للشركات الحصول على التمويل مباشرةً من المستثمرين مع وجود بعض الوسطاء أو المؤسسات الإشرافية التي تؤدي دوراً في تسهيل هذه العملية.
 - يعتبر التمويل الشبه مباشر وسيلة مرنة تجمع بين الفوائد الواضحة للتمويل المباشر والمرونة والتنوع المقدمة من التمويل غير المباشر
- تختلف هذه الطرق في درجة التوسط بين المستثمرين والمقرضين، حيث يكون التمويل المباشر أكثر استقامة، بينما يكون التمويل غير المباشر والشبه المباشر يتضمنان مزيداً من الوساطة المالية.
- مصادر التمويل :** يمكن تلخيص أهم مصادر التمويل في:
1. **الودائع البنكية :** تشمل الأموال التي يودعها الأفراد والشركات في البنوك، ويمكن للبنوك استخدام هذه الودائع لتقديم قروض وتمويل مختلف الأنشطة.
 2. **التمويل الذاتي (الشخصي) :** يتمثل في استخدام الأموال الخاصة لتمويل المشاريع أو الأعمال.
 3. **القروض البنكية والائتمانية :** يتم الحصول على التمويل من البنوك والمؤسسات المالية بمقابل فترة محددة ونسبة فائدة.
 4. **التمويل الحكومي والمساعدات العامة :** يمكن أن توفر الحكومات التمويل للمشاريع الهامة من خلال منح قروض أو تقديم دعم مالي.
 5. **الاستثمار الخاص :** يشمل التمويل الذي يتم من خلال مستثمرين أفراد أو شركات لدعم المشاريع أو الأعمال.
 6. **السندات والديون الأخرى :** تتضمن السندات والديون المصدرة من قبل الحكومات، الشركات، أو الهيئات الحكومية، حيث يقوم المستثمرون بشراء هذه الأوراق المالية مقابل دفع مبالغ محددة.

7. **الأسهم والمساهمات العينية:** يمكن للشركات جمع التمويل عبر بيع أسهمها للمستثمرين، أو من خلال تقديم مساهمات عينية مثل الأصول أو الخدمات.
 8. **رأس المال الاستثماري:** يمكن للشركات الناشئة الحصول على تمويل من رؤوس الأموال الاستثمارية مقابل حصة في الشركة.
 9. **التمويل الداخلي:** يشمل توفير التمويل من خلال توليد الأرباح من داخل الشركة وإعادة استثمارها في النمو أو التوسع.
 10. **التمويل الجماعي (Crowdfunding):** يعتمد على جمع التمويل من عدد كبير من الأفراد أو المستثمرين الصغار عبر منصات الإنترنت.
 11. **الرهون العقارية والرهون العينية:** تشمل تلك المصادر التمويلية توفير التمويل من خلال رهن الأصول مثل العقارات أو الأصول الأخرى.
 12. **التمويل الأجنبي والاستثمار الأجنبي المباشر:** يمكن للشركات والحكومات الحصول على تمويل من خارج البلاد من خلال القروض الخارجية أو الاستثمارات المباشرة.
 13. **التمويل الإسلامي:** يتمثل في توفير التمويل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، مثل الصكوك والمرابحة والتمويل بنظام الإجارة.
- هذه بعض المصادر الرئيسية للتمويل بشكل عام، وتختلف تلك المصادر وتتنوع حسب نوع المشروع أو العمل وظروف السوق المالية المحلية والعالمية.

سادساً: أدوات الدفع:

كيانات مالية، مثل البنوك والشركات المالية، هناك أدوات دفع خاصة بها تتيح لها تبادل القيمة المالية وإجراء العمليات المالية بكفاءة. من بين أدوات الدفع للكيانات المالية:

1. **التحويلات البنكية:** تستخدم لتحويل الأموال بين الحسابات المصرفية للكيانات المالية. أي تسمح للبنوك والمؤسسات المالية بتحويل الأموال بين حساباتها الخاصة أو مع عملائها عبر نظام البنوك المركزية.
2. **التسويات بين البنوك (Bank Settlements):** تستخدم لتسوية المعاملات المالية بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، مثل التسويات اليومية للمدفوعات والتحويلات.
3. **الشيكات المصرفية:** يمكن استخدامها للقيام بالمدفوعات بين الكيانات المالية، على الرغم من أن استخدامها ينخفض تدريجياً بسبب التطورات التكنولوجية.
4. **التحويلات الإلكترونية:** تتيح التحويلات الإلكترونية نقل الأموال بشكل فوري بين حسابات الكيانات المالية باستخدام النظم المصرفية الإلكترونية.
5. **التحويلات الدولية وتسويات الفوركس:** تستخدم لتبادل العملات الأجنبية وتسوية المعاملات الدولية بين البنوك والمؤسسات المالية.
6. **البطاقات الائتمانية والدفع وبطاقات الخصم المباشر:** تستخدم لإجراء المعاملات المالية والشراء عبر الإنترنت وفي الأماكن التجارية باستخدام البطاقات المصرفية.
7. **التداول بالأوراق المالية:** تتيح للكيانات المالية التداول بالأسهم والسندات والسلع المالية الأخرى عبر الأسواق المالية.
8. **التسوية النقدية:** تستخدم في العمليات المالية بين البنوك والمؤسسات المالية لتسوية الصفقات وتبادل القيمة النقدية.
9. **الحوالات البريدية والمالية الأخرى:** تستخدم للتحويل النقدي بين الفروع والوكلاء الماليين.
10. **تحويلات البنوك المركزية (التسوية الفورية):** تستخدم لتبادل الأموال بين البنوك بشكل فوري وفعال لتحقيق التسوية الفورية للمعاملات المالية.
11. **المدفوعات الرقمية والتطبيقات المالية الخاصة:** تسمح للكيانات المالية بتقديم خدمات الدفع الإلكتروني لعملائها عبر تطبيقات الهواتف الذكية ومنصات رقمية (التطبيقات المالية الرقمية والمنصات الإلكترونية).

هذه بعض الأدوات الشائعة التي تستخدمها الكيانات المالية لتبادل القيمة المالية وتسوية المعاملات، وتختلف الخيارات المتاحة حسب نوع الكيان والسوق المالية التي يعمل فيه.

سابعاً: التطبيقات المالية الرقمية والمنصات الإلكترونية: هي البرمجيات والمنصات التي توفر خدمات مالية وتسهل عمليات الدفع والتحويل الإلكتروني عبر الإنترنت وعبر الهواتف الذكية. تتضمن هذه الخدمات مجموعة متنوعة من الوظائف المالية مثل:

1. **التحويلات المصرفية:** يمكن للمستخدمين نقل الأموال بين حساباتهم المصرفية أو إلى حسابات أخرى باستخدام التطبيقات المالية الرقمية.
2. **الدفع الإلكتروني:** يتيح للأفراد والشركات دفع الفواتير والمشتريات عبر الإنترنت والتطبيقات الرقمية.

3. إدارة الحسابات المصرفية: توفر المنصات الإلكترونية والتطبيقات الرقمية ميزات لإدارة الحسابات المصرفية وتتبع النفقات وإدارة الميزانية الشخصية. مثل مراقبة الرصيد وتتبع النفقات.
 4. الاستثمار والتداول الإلكتروني: توفر بعض التطبيقات المالية الرقمية خدمات للتداول بالأسهم والعملات الأجنبية والسلع، بالإضافة إلى الاستثمار في صناديق الاستثمار والأصول الرقمية.
 5. توفير القروض والتمويل الشخصي: بعض التطبيقات المالية الرقمية تقدم خدمات للحصول على القروض الشخصية والتمويل البسيط بشكل سريع ومباشر.
 6. التأمين: يمكن للمستخدمين الوصول إلى خدمات التأمين وشراء وإدارة بوليصة التأمين عبر التطبيقات المالية الرقمية.
 7. التحويلات الدولية والتحويل النقدي: تتيح بعض التطبيقات الرقمية الخدمات المتعلقة بتحويل الأموال عبر الحدود واستلام الأموال نقدًا من نقاط الصراف الآلي.
 8. إدارة الميزانية والتخطيط المالي: توفر تطبيقات الإدارة المالية الرقمية أدوات لإدارة الميزانية الشخصية والتخطيط المالي للأهداف المستقبلية.
 9. تحويل الأموال: تتيح للمستخدمين تحويل الأموال إلى الأصدقاء والعائلة أو إلى الحسابات الأخرى بسرعة وسهولة.
 10. استثمار وتداول الأوراق المالية: تتيح للمستخدمين الاستثمار في الأسهم والسندات والصناديق المتداولة بشكل إلكتروني، بالإضافة إلى تقديم أدوات ومعلومات للتداول بشكل آمن وفعال.
 11. القروض والائتمان: توفر بعض التطبيقات خدمات القروض والائتمان التي تتيح للمستخدمين طلب القروض وإدارة المدفوعات المتعلقة بها.
 12. الخدمات المصرفية الأخرى: تقدم التطبيقات المالية الرقمية خدمات إضافية مثل التأمين، والتقاعد، والتمويل الشخصي، والعملات الأجنبية، وغيرها.
- هذه بعض الخدمات التي يقدمها التطبيقات المالية الرقمية والمنصات الإلكترونية، وتعتمد ميزات كل تطبيق على الشركة المزودة واحتياجات المستخدمين. كما تعمل هذه التطبيقات والمنصات على تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وتوفير تجربة مستخدم مريحة ومبتكرة في إدارة الأموال والتعاملات المالية اليومية.
- ثامنا: المشتقات المالية:** هي عقود مالية ترتبط قيمتها بقيمة الأصل الأساسي و هي أدوات تستخدم لأغراض مختلفة على نطاق واسع للمضاربة وتحقيق عوائد رأسمالية.

-أنواع المشتقات المالية :

- 1- **العقود الآجلة:** اتفاق على شراء أو بيع أصل في وقت مستقبلي معين مقابل سعر معين، و يكون عادة بين مؤسستين ماليتين أو بين مؤسسة مالية و أحد عملائها من المنشآت، و لا يتم تداوله في البورصات عادة، فيقوم أحد الطرفين في العقد الآجل بشراء الأصل محل العقد في تاريخ مستقبلي محدد مقابل سعر محدد، و يوافق على بيع الأصل في نفس التاريخ مقابل فس السعر و يشار للسعر المحدد في العقد الآجل سعر التسليم.
- 2- **العقود المستقبلية:** هي اتفاق بين طرفين على شراء أو بيع أصل ما في وقت معين في المستقبل بسعر معين و لكن على خلاف العقود الآجلة يتم تداول العقود المستقبلية في البورصات التي تحدد سمات معيارية معينة للعقد و تضع آليات لاحترام العقد.
- 3- **عقود الخيارات:** هو عقد بين طرفين يتعهد بموجبه الطرف الأول ان يعطي للطرف الثاني الحق و ليس الالتزام لشراء أو لبيع أوراق مالية معينة، بسعر معين و لاجل معين، يدفع المشتري ثمنا مقابل تمتعه بذلك الحق، و يقبضه البائع مقابل تعهده و التزامه. و توجد في البورصة جهة ثالثة تضمن وفاء الطرفي بتعهداتهم، و هي غرفة المقاصة أو بيوت السمسرة، حيث تتم هذه العمليات الآجلة الشرطية دون الحاجة الى وجود علاقة مباشرة بين العاقدين.
- 4- **عقود المبادلة:** هي اتفاق بين طرفين أو أكثر على تبادل تدفقات نقدية في تاريخ معين و هي المبادلات التي يتبادل طرفاها مدفوعات الفائدة الخاصة بكل منها و المحسوبة بناء على معدلات الفائدة الثابتة أو المتغيرة أو يكون التبادل لمدفوعات خدمة الدين لكل منهما و المقومة بعملات مختلفة، و هذه التقنية تمك المدينين من تغيير العملة المقوم بها الدين أو طريقة سداد مدفوعات خدمة هذا الدين أو طريقة حساب معدل الفائدة عليه.

-الفرق بين العقود المستقبلية و العقود الآجلة:

- **طبيعة السوق:** حيث يتخذ شكل السوق في العقود المستقبلية طبيعة نمطية اما العقود الآجلة تعتمد على العلاقة التفاعلية المباشرة بين المتعاقدين.
- تصنف العقود المستقبلية على انها عقود مشتقات مالية لانها عقود فرعية مبنية على عقود أساسية و تكون قيمتها مشتقة من أسعار الاستثمار الأصلية، بينما العقود الآجلة لا تدخل في عقود المشتقات لانها تعكس الأسعار الحقيقية للأصول محل التعاقد، كما انها غير مشتقة من عقود أخرى.
- **التسوية:** تخضع حركة اسعر في العقود المستقبلية لتسوية يومية، و يكون التدفق النقدي في هذه العقود قصير الاجل و تتم التسوية عبر آلية متابعة تغير السعر و ربطه بهامش يتناسب مع قيمة المبادلة بينما لا تتم التسوية على هذا النحو في العقود الآجلة.
- **تنوع العقد:** تفقر العقود المستقبلية لوجود اشكال مختلفة على غرار التنوع في العقود الآجلة.